على الطريق

مشكلة المخابز
لا تحل برفع أسعار الخبز

رغم ان ظروف حياتنا تطفح بكل ما هو مقبض للنفس فانها ايضا لا تخلو من لمحات اشراق وبهجة ، ومن بين لمحات الاشراق تلك شمشمة نور مصابيح الكهرباء تبدد عتمة ظلام ليل القرية الطويل ليس فقط تبعث البهجة في النفس المقتضبة بل وتملأ المرء بشعور من الاعتزاز مرتكز الى تصميم واع للعيش بحرية وكرامة .

الا ان التحسب والتخوف من عودة الظلمة لتلف القرية من جديد لم يقتلع بعد كلية . وليس مبعث ذلك فقط تصاعد تذمر المواطنين في القرية من ارتفاع قيمة فاتورة الحساب وبشكل خاص ارتفاع قيمة الحد الادنى ، اضافة الى كل اعباء الغلاء الرهيب ، وبالتالي امكانية اقدام البعض قطع التيار عن بيوتهم مما يلحق اضرارا جسيمة بشركة الكهرباء .

ارتفاع فاتورة الكهرباء مبرر تماما ، قلة عدد المشتركين ، ارتفاع سعر المحروقات ، وبالتالي الكلفة العالية لانتاج التيار . ذلك مفهوم ومبرر .

لكن الخطرالاساسي والفعلي المحدق بمستقبل شركات الكهرباء في القرى يتمثل في اسلوب الادارة بالذات .

انتشرت في القرى حركة تعاونية واسعة في الستينات ، واثمرت التعاونيات آنذاك باصات سيرتها على طرقها التعيسة فربطت القرية بالمدينة فالحضارة بشكل احسن كثيرا . والمميز لوضع مواصلات القرية الان بعد حوالي عشرين سنة هو الازمة الخانقة المتمثلة بانعدام وجود باصات كافية تسير على خطوطها .

ورغم ان الحكومة الاردنية في حينه قد اسست دائرة للارشاد التعاوني واتحادا للجمعيات التعاونية لمساعدة القرويين على تطوير وتسيير تعاونياتهم ، الا ان حصيلة كل ذلك كانت فشل المسؤولين عن التعاونيات في الارتقاء الى متطلبات الادارة التعاونية الحديثة . وببساطة فان نمط التعامل مع الباص لم يبتعد كثيرا عن نمط التعامل مع المحراث فكفاءة السائق واخلاصه تحددها درجة القرابة للمتنفذ في التعاونية التفكير في الصيانة ، في التصليح في التجديد في توفير المال اللازم لتجديد الباص نتيجة استهلاكه بعد عمر طويل كل ذلك معدوم . وهكذا فلم يكن مستغربا ان يؤول حال التعاونيات تلك الى ما هو عليه الان

يشير الواقع الراهن الى ان ادارات العديد من تعاونيات او شركات الكهرباء في القرى لا تختلف كثيرا عن تعاونيات الباصات السالفة الذكر ، مع العلم ان متطلبات الكهرباء اوسع كثيرا من متطلبات باص .

واذا كانت القرية قبل عشرين سنة تفتقر الى المهارات الادارية المتعلمة فهي لم تعد كذلك الان . ومن مصلحة المساهمين قبل المستهلكين ، وحتى لا يتعرضوا لخسارة اموالهم ، ان تعهد ادارة تعاونية او شركة الكهرباء الى واحد من هؤلاء يتوفر فيه الى جانب المهارة والكفاءة الحب والاخلاص لتطور قريته .

وكلي امل ان يبقى نور الكهرباء يشعشع في سماء قريتنا الحبيبة .

ابو وديده

ادى الغلاء المتصاعد ، الذى تفرضه السلطات الاسرائيلية على المواد الغذائية في الضفة الغربية والقطاع ، الى شطب عدد من هذه المواد ، من القوائم الشرائية الاسبوعية للمواطنين ، وتحويلها الى القوائم الشهرية ، او نصف السنوية ، كالمواد "الكمالية" ، ويسود القلق اوساط المواطنين في الضفة ، وتسببه المحاولات الجارية لتطبيق هذا الواقع على مادة الطحين وهي المادة التموينية الضرورية .

نظرة على ما يسمى بالدعم الحكومي

في عام ١٩٧٤ ، بدات الحكومة الاسرائيلية بايهام الراى العام ، بانها تعمل على حل مشكلة الطحين وذلك بما يسمى بالدعم الحكومي السوبسيديا ، وبدات بدفع نسبة ١٤ بالمئة من ثمن طن الدقيق للمخابز العربية و ٤٤ بالمئة للمخابز الاسرائيلية .

لكن هذا الدعم اخذ يتناقص ، ففي عام ١٩٧٦ ، وصل الى ٤٥٠ ليرة ، وفي عام ١٩٧٧ ٥٥٠ ليرة للطن الواحد ، و ١٠٠ ليرة في اوائل عام ١٩٧٨ ، وتوقف هذا الدعم نهائيا في اوائل ١٩٧٩ ، على الرغم من ارتفاع سعر الطن ٨٢٠٠ ليرة اسرائيلية في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ – ١٩٧٩ فقد كان سعر الطن في سنة ١٩٧٤ ١٨٠٠ ليرة اسرائيلية ، اما الان فسعره ١٠٫٠٠٠ ليرة .

خدعة

كانت السلطات العسكريه ، قد اقرت في عام ١٩٧٦ ، الضريبة الاضافية ، المعروفة بضريبة الـ ١٢ بالمئة وكانت المخابز العربية ، قد قدمت الكشوفات الدقيقة لدخلها ، وذلك بهدف الحصول على الدعم – السوبسيديا – ولكن هذا الامر اوقعها في "شرك" مصلحة الضريبة ، التي اخذت تتقاضى ضرائب كبيرة الامر الذى ادى الى افلاس عدد كبير من المخابز العربية ، واغلاقها.

ارتفاع الاسعار المستمر

ومع استمرار موجات الغلاء ، وزيادة الضرائب على المخابز ، وزيادة اسعار الدقيق ، والهبوط المستمر للقيمة الشرائية لليرة الاسرائيلية ، كل ذلك ادى الى ارتباك اقتصاد اصحاب المخابز – المتبقية – .

فبعد توقف ما يسمى بالدعم الحكومي عن الدقيق ، وزيادة الاسعار ، وغياب الرقابة الشعبية التجا اصحاب المخابز الى التلاعب بحجم رغيف الكفاح المطروح للبيع في السوق ، نتيجة للظروف التي يواجهونها ضرائب دخل ، اجره مقر .. تامين .. مهن .. وضريبة المساحة .. الخ .

جولة مع رغيف الكفاح

في مدينة نابلس تتبع طريقة للبيع ، تكفل عدم تحميل المواطن اي نقص في وزن او حجم الرغيف ، وهي طريقة الوزن ، وامر طبيعي ان يقطع التاجر ولو قطعة صغيرة من رغيف سادس ، ليكمل لك وزن كيلو غرام ، وغالبا ما يكون الكيلو غرام خمسة ارغفة ، بـ ١٢٫٥ ليرة اسرائيلية وما يتبع في نابلس ، غير متّبع في اي مدينة اخرى في الضفة .

ففي مدينة رام الله مثلا ، تتبع طريقة البيع بالرغيف – الكماجة – واذا ما قورنت طريقة البيع في رام الله بالطريقة المتبعة في نابلس ، لتبين ان الكيلو غرام من الكماج في رام الله يباع بـ ١٧ ليرة اسرائيلية ، اى بزيادة ٤٫٥ ليرة اسرائيلية عما يباع في نابلس .

اما في القدس ، فان رغيف الكماج يباع بـ ١٨٠ اغورة اسرائيلية ، ووزن هذا الرغيف يساوى مائة غرام اى بزيادة ٥٠ ليرة اسرائيلية للكيلو الواحد عما يباع في نابلس ، ويعود ذلك الى تعرض المخابز العربية في القدس لضرائب اكثر مما هي على المخابز في باقي مدن الضفة .

وبالاضافة للسبب السابق ، فان ممارسة التمييز والمنافسة من قبل الحكومة والمخابز الاسرائيلية تضع المخابز العربية في مازق ، لم ير اصحابها بديلا من التلاعب باحجام ووزن الكماج في الاسواق ، للخروج منه .

خلاصة

حتى لا يؤدى هذا الوضع الى مؤسساتنا الوطنية ، والمواطن الفلسطيني .

"ابو شعبان"

حي المساكن الشعبية في نابلس
بدون مواصلات وبدون هواتف

نابلس : اعرب اهالي منطقة المساكن الشعبية الشرقية في نابلس عن تذمرهم وقلقهم الشديد من جراء الوضع الذى يعيشونه في منطقتهم .

اذ ان المنطقة تعزل بعد السادسة مساء عن مدينة نابلس ، بسبب توقف المواصلات اليها ، مما يتعذر بسببه نقل الحالات الطارئة الى المستشفيات ، بعد السادسة . وبعد ان تقدم اهالي المنطقة بعدة طلبات ، لايصال منطقتهم بالهواتف ، الا ان الجهات المختصة لم تعمل حتى الان على تنفيذ هذا الطلب ، وهذا يزيد من عزلة المنطقة عن المدينة ، ويحول دون الاتصال بالجهات المختصة ، اذا ما حصل حادث ، اوسرقة .

ويتساءل الاهالي : الى متى هذا الوضع سيستمر ، ولماذا هذا التجاهل لمنطقة يسكنها حوالي ١٥٠ عائلة ؟؟ .

ما هو مصير ١٣ ألف طالب سيتقدمون لامتحان الثانوية العامة ؟

نفى رئيس لجنة الامتحانات في الضفة الغربية ، الاستاذ ابراهيم صنوبر ، الاشاعات التي تقول بأن الحكم الاردني لن يعترف بشهادات الثانوية العامة لهذا العام اذا ما طبق نظام توحيد الاسئلة بين الاردن والضفة الغربية .

وكانت هذه الاشاعات التي روج لها ، نتيجة رفض ضابط القيادة في الضفة الغربية الاقتراح الذى تقدمت به وزارة التربية والتعليم الاردنية ، يقضي بتوحيد الاسئلة لهذا العام .

واكد رئيس لجنة الامتحانات في الضفة ، لمندوب "الطليعة" ، ان الامتحانات هذا العام ، ستكون كالسنوات السابقة ولن يطرا عليها جديد ، حسب المعلومات المتوفرة لدى اللجنة .

والجدير بالذكر ان هذه التاكيدات ، اتت لتبعد خطرا كان يتهدد مصير حوالي ١٣ الف طالب تقريبا ، وسيتقدمون لامتحان الشهادة الثانوية العامة لهذا العام اى اكثر من العام الماضي الذى تقدم فيه للامتحانات ، ١١٥٥ طالبا وطالبة .

ومن جهة ثانية ، مددت اقسام الامتحانات في الوية الضفة الغربية ، فترة تسجيل طلبة التوجيهية للدراسة الخاصة لعدة ايام ، نظرا للظروف التي تشهدها الضفة الغربية ، احتجاجا على ابعاد رئيس بلدية نابلس السيد بسام الشكعة ، ولقي هذا الاجراء ترحيبا في اوساط الطلبة .

« قبلان » انجازات وعوائق

نابلس قبلان – يشرف اهالي بلدة "قبلان" في منطقة نابلس ، على انهاء العمل في تعبيد شارع يوصل منطقة حيوية بالبلدة ، على طول ، كيلو مترين ، ولقي تنفيذ المشروع ترحيبا واسع النطاق بين اهالي المنطقة التي يتم ايصالها بالبلدة ، وبين معظم الاهالي ، نتيجة الروح الجماعية التي ابداها عدد كبير من خيرة شباب واهالي البلدة ، من اجل تنفيذ المشروع .

وقد شارك المجلس القروى في "قبلان" في انجاز المشروع والمجلس القروى هو المؤسسة الوحيدة في بلدة عدد سكانها حوالي (٥٥٠٠) مواطن .

لعد فشلت العديد من المحاولات منذ عام ١٩٦٩ حتى الان في تشكيل ناد يرعى شؤون الشباب في البلدة ويقدم خدمات لرعاية اجيالها رياضيا وثقافيا واجتماعيا وفنيا ،لكن البعض ممن لا يستوعبون التطور الجارى ، والذين لو يقتدون بالبلدان والقرى الاخرى ، حاولوا بشتى الوسائل ومنها المشاجرات منع انشاء ولو ناد رياضي في "قبلان" ؟؟ وما زالوا يمانعون في ذلك بدون ابداء الاسباب .

ويستمر عدد من الشباب المخلصين هناك بالقيام بحملة واسعة لنقاش الموضوع ، ومحاولات التغلب على التعنت الذى يتبناه المعارضون لانشاء ناد في البلدة ، ضاربين لهم مثال الشارع الذى انجز بفضل الروح الجماعية ، والتعاون الذى ابداه الاهالي ، وان النادى سيكون تجسيدا لهذه الروح ، وستكون اعماله استمرارا لها .

وانهى احد الشباب وصفه للاحداث الجارية في بلدته ، ان الشباب مصرون على تقدم بلدتهم ، وعلى خدمة شبابها واهلها في ظل الظروف الراهنة .